الخطوة الأولى

فى الاتجاه الصحيح

"لقد كان من أهم الأغراض التى سعت من أجلها مصر لذلك اعلال الامتيازات الأجنبية واطلاق يدها فى شؤونها المالية رفع العبء الذى ظل هذه العصور المتطاولة وهو جاثم على صدر فئة من دافعى الضرائب هى كما قلنا أحقُّ الفئات بالعطف والرعاية، نعنى بها طبقة صغار الملاك الزراعيين ممن يدفعون ضريبة أطيان قدرها عشرة جنيهات فأقل، فهذه الطبقة التى يناهز أفرادها مليونين ونصف مليون نسمة والتى تمثل مجموع عائلاتها نحو نصف سكان القطر قاطبة، والتى هى بلا ريب عماد الثروة الزراعية ومصدر الرخاء فى البلاد انما تعتصر مايسد الرمق من دخل ضئيل لا يكاد يفى بأبسط ضروريات الحياة فى أدنى مستوى معقول، ومع ذلك فقد ظلت هذه الطبقة الى الأمس القريب مرهقة بالضريبة تدفعها بنفس النسبة التى يدفعها المالك العقارى الكبير، وتدفعها فى الوقت الذى أعفى فيه من الضريبة مالك الثروة المنقولة مهما ضخمت ومالك العقار المبنى اذا لم تجاوز قيمته حدا معينا"...

"لقد تبينتم الروح التى استرشدنا بها فى الاعفاء أو التخفيف من الضرائب القائمة، ولا يدهشكم أن أقول إن هذه الروح نفسها هى التى أوحت الينا فرض الضرائب الجديدة على غير الفلاحين وصغار المؤجرين، فالاعفاء من الضريبة فى الحالة الأولى وفرض الضريبة فى الحالة الثانية انما هما مظهران مختلفان لجوهر واحد، هو تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع المغارم، والمغانم، على الناس بالقسطاس.

"وقد ينظر الى الضريبة الجديدة بعين السخط من دافعيها رغم أنهم من فريق القادرين على التمام ... ولكن هذه التضحية التافهة من الأفراد هى مصدر النعمة السابغة للمجموع، وانما أساس الاجتماع المساهمة لا المساومة، ومن الظلم البين للمجموع أن ينتفع الفرد ولا ينفع، وأن يقبض ولا يدفع!

"ولقد راعينا فى فرض الضرائب الجديدة أن تكون خفيفة العبء من ناحية، وأن تنفع من ناحية أخرى على الكماليات أو على المنتفعين بحالة الحرب".

"بيان وزير المالية"

لم يكن بد من التنويه على صفحات هذه المجلة بالسياسة المالية التى فصلها بيان معالى وزير المالية فى مجلس النواب، ولو أنها بسبب صدورها شهرية قد سبقتها الصحف اليومية والأسبوعية إلى الحديث عن هذه السياسة. فمجلة الشئون الاجتماعية هى أولى الصحف بهذا الحديث لتخصصها فى المسائل الاجتماعية من جهة، ولأنها طالما دعت دعوات حارة إلى مثل هذه السياسة فى كل عدد من اعدادها على وجه التقريب من جهة أخرى فهى أول من يستبشر بالخطوة الأولى فى هذا الاتجاه الصحيح.

تنهض هذه السياسة على أسس ثلاثة :

الأول : إعفاء من لاتتجاوز الضريبة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة وتخفيضها ٦٠ ٪ إذا زادت على خمسين قرشا ولم تتجاوز جنيها . و ٤٠ ٪ إذا زادت على الجنيه ولم تتجاوز الجنيهين . و ٣٠ ٪ إذا زادت على جنيهين ولم تتجاوز خمسة الجنيهات .

والثانى : زيادة سعر الضريبة المقررة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية من ١٠ ٪ إلى ١٢ ٪ وعدم إعفاء مبلغ الحد الأدنى للأرباح التجارية والصناعية إذا تجاوزت الأرباح هذا الحد .

والثالث : رفع فئات الدمغة ورسوم الإنتاج والضريبة على بعض الكماليات ووسائل الترف كالمراهنات والياناصيب والكحول الق والبيرة والملاهى .

وقد وصف البيان هذه السياسة بأنها " الألف والباء فى قاموس العدالة الاجتماعية" وهو وصف حقيق لهذه الخطوة الأولى فى جميع هذه الاتجاهات التى نرى أن نتحدث عن كل منها باختصار .

فأما الإعفاء والتخفيض من ضريبة الأطيان لصغار الملاك فهى الخطوة الأولى فى سبيل التخفيف اليسير عن كاهل نصف السكان الذين قضوا الأجيال وراء الأجيال وهم يرزحون تحت ضغط الفقر والاضطهاد والاستغلال و يعيشون عيشة لا يرضاها العبيد ولا تقبلها السوائم ولا يستطيعها العبيد والسوائم لو رضوا بها ، فقيمة الدخل السنوى لهذه المخلوقات التى تعد بالملايين لا يمكن أن يعيش بها مقدار عددهم من الكلاب أو الخيول أو البغال !

وليس فى هذا القول مبالغة فان الدخل الفردى لطبقة العمال الزراعيين ومن هم فى حكمهم من صغار الملاك لا يتجاوز خمسة قروش فى اليوم بحسب الأجر المرفوع الذى قرره القانون أخيرا ولم ينفذ إلا فى مزارع الحكومة و بعض الدوائر التى استجابت لندائها . فهل تكفى هذه القروش الخمسة لإطعام حصان من خيل الحكومة ولا نقول حصانا من خيل السباق فهذه خيول مترفة نأنف أن تهبط الى درجة الآدميين فى هذه البلاد ! هل تكفى هذه القروش الخمسة كلبا من كلاب الحراسة ولا نقول من كلاب الزينة ، فهذه كلاب مترفة تأنف أن تسوى بالآدميين من الفلاحين والعمال !

إنها لا تكفى ولا شك ، وقد انقضت الأجيال وراء الأجيال وهـــذه الملايين تعيش فى هذا الحرمان وتخضع مع ذلك لضريبة الأطيان . وفى هذا يقول البيان :

" وقد كان المفروض بعد أن تحررت مصر من قيودها المالية أن يكون أول هم الشارع المصرى إنصاف هذه الفئة من المولين ومعاملتها على قدم المساواة بغيرها من الطبقات ولكن الذى حدث أنه بينما روعى فى التشريعات المالية التى صدرت إثر إلغاء الامتيازات

الأجنبية إعفاء حد أدنى من الدخل فيما يختص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل ، تركت ضريبة الأطيان كما هى تسرى على ربع الأرض جميعه دون إعفاء ما ، وبذلك أصبح المالك الزراعى الصغير هو وحده دون أصحاب الدخول الصغيرة الذى لا يتمتع بحق الإعفاء " .

ولا يجد الإنسان ما يقوله فى السياسة الجديدة إلا أن يثنى عليها فيما أخذت به من الإعفاء والتخفيض ، وإلا أن يطلب الخطوة التالية التى لا تستقيم خطوات هـذه السياسة بغيرها تلك هى خطوة تدرج الضريبة حسب تدرج الملكية الكبيرة ، كما تدرج التخفيف حسب تدرج الملكية الصغيرة . ولن يجد أحد اعتراضا جديا على الحكومة حين تأخذ بسياسة " الضرائب المتصاعدة " لأنها أبسط قواعد العدل الاجتماعى التى تنطق بها البداهة ولا تحوج إلى المجادلة والحجة .

فمن ذا يستطيع أن يجادل فى أن مالك الألف فدان أقدر على أداء الضريبة من مالك المائة ومن ذا يجادل فى أن مالك عشرات الألوف أقدر من مالك الألف المفرد ؟ لن يستطيع أحد أن يجادل فى عدالة توزيع التكاليف على هذا النحو ، ولن يقول أحد إن هـذا يحدث اضطرابا فى قواعد الاقتصاد الأهلى وإلا كان أداء صغار الملاك ومتوسطيهم — ممن لم يتداولهم الإعفاء والتخفيض — لنفس الضريبة التى يؤديها كبار الملاك مزعزعا لقواعد الاقتصاد الأهلى لتجاوزه مقدرتهم الحقيقية .

ونحن نقول هذا ولا نغفل القوى الخفية التى يملكها أصحاب الملكيات الكبيرة ، والتى تحارب كل وزارة تهم بإجراء العدل الاجتماعى فى أبسط الحدود . ولكن هذه الوزارة تستند إلى ثقة الملايين ومعظمهم من الفقراء ، فهى التى تملك أن تجابه هذه القوى الخفية ، وأن تجرى العدالة الضرورية . ولا بأس عليها من أن تكشف هـذه القوى الخفية وأن تحرجها بهذا الكشف وتستعين به على إقرار العدالة الأولية .

وأما زيادة سـعر الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وعدم إعفاء مبلغ الحد الأدنى إذا تجاوزته الأرباح ، فهو كذلك حق وعدل ، ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى زادت من قيمة الأرباح زيادة كبيرة .

فإذا كان هناك ما يقال فهو المطالبة بالخطوة التالية وهى أيضا ودائما " الضرائب التصاعدية " على هذه الإيرادات والأرباح ، وما قيل عن القوى الخفية التى تحارب هذا الاتجاه فى دوائر الملاك يقال هنا بنصه بل يقال أكثر منه ، إذ أن أصحاب رءوس الأموال الكبيرة أقـدر وأبرع من كبار الملاك فى المداورة والمحاورة والحيلولة دون الاتجاهات التى تكفهم بعض التضحيات التى لم يألفوها ، وإن كان أمثالهم فى كل بلد يحتملون أضعافها دون شكوى ولا تذمر .

ألا إن مصلحة المجموع يجب أن تعلو على مصلحة الأفراد الطبقات ، وفى كل بلاد العالم تحتمل رءوس الأموال الكبيرة تكاليف أبهظ بما لا يقاس إليه ما نقترح أن تحتمله هنا ؛ لما نقترح إلا إجراء العدالة الاجتماعية فى أبسط حدودها ، وهى ألا تسوى الإيرادات الصغيرة والمتوسطة بالإيرادات العالية فى فئة الضريبة .

وأما رفع فئات الضريبة على الكماليات وأدوات الترف فهو أعدل القرارات جميعا ، وهو أحق الأعمال بالتشجيع والتمجيد ، فإذا جاز لنا أن نقول شيئا ، فهو أن هناك كماليات أخرى لم يشملها هـذا القرار ومن الواجب أن يشملها وفى مقدمتها وسائل الزينة للنساء وللرجال الذين يحفلون بما يحفل به النساء حتى فى أزمنة الشدة والغلاء .

ولعل من أعجب ما يكشف عنه البيان مما يؤيد ما نقوله عن النفوذ الخفى الذى يعطل الاتجاهات العادلة حين تمس بعض المصالح الصغيرة لأصحاب هذا النفوذ قوله عن ضريبة المراهنات :

" فى سنة ١٩٤٠ اقترح رفع رسم الدمغة على المراهنات والياناصيب من ٥٪ الى ١٥٪ على المبالغ التى تدفع جوائز للراهنين والرابحين . ولكن هذا الاقتراح على وجاهته الظاهرة لقى معارضة شديدة من بعض الماليين المسيطرين على مراهنات الخيل ، فرفض ولم يتعد بحثه دائرة المجلس الاقتصادى . على أن المشاهد الذى تؤيده الاحصاءات أن أعمال المراهنات فى رواج مطرد ، حتى لقد زاد المحصل من الضريبة المفروضة عليها من ٦٤,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ الى ٧٧,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٠ الى ٩٤,٠٠٠ جنيه فى الأحد عشر شهرا الأولى من سنة ١٩٤١ مما يتوقع معه أن تبلغ جملة الحصيلة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى هذه السنة " .

وهذه فضيحة عجيبة ولكنها ليست الوحيدة ، فكثير من القوانين العادلة يلقى مثل هذه المعارضة ، ولا أدل على ذلك من أن قانون ضريبة التركات لم يصدر حتى اليوم فى خلال ثلاث سنوات ، وهى أعدل الضرائب جميعا ولا سيما اذا روعى فيها مبدأ التدرج بحسب قيمة التركة ، اذ أن الوارث السعيد لا يضيره شيئا أن يتسلم الألف ناقصة مائة من مال لم يتعب فى جمعه - !

واذا كان لنا أن نأسف على شىء فيما يختص برفع فئة الضريبة على المراهنات فهو أنها لم تبلغ ١٥٪ كما كان مقترحا سنة ١٩٤٠ بل اكتفت الوزارة بإبلاغها ١٠٪ فقط حتى لا تلقى أية معارضة كما يقول البيان . أما فيما يختص بضريبة الكحول النقى والبيرة — والبيان يقول "إن معظم هذا الكحول يذهب لصنع المشروبات الروحية" — فقد كنا ننتظر ألا تقتصر الزيادة على خمسة مليمات فى اللتر من الكحول وستة فى اللتر من البيرة . فالسادة الذين تتعاطون هذه المشروبات ليس بالكثير عليهم أن يشتروا "مزاجهم" العزيز بأضعاف هذا

السعر ، وأما الفقراء الذين يتناولونها فمن المصلحة الاجتماعية أن تعلو أسعارها على مستوى قدرتهم فيخف استهلاكهم لها .

ولا بد أن هناك اعتبارات اقتصادية وغير اقتصادية دعت الى الاقتصار على هذه الزيادة الطفيفة ولكن هذا الاتجاه الصائب يدل على بدء التحرك ، وسنرتقب اذن خطوات أخرى فى هذا المجال كلما سمحت الظروف والأحوال .

* * *

وننتقل من هـذا إلى النظر فى ناحية أخرى من محتويات البيان ... هـذه الناحية التى تحدث فيها عن التضخم وعن وسائل مكافحته ، فبعد أن سرد الوسائل التى لجأت اليها الأمم المتحاربة لمقاومته قال عن مصر : " مصر ليست بالبلد المحارب ، ولكن وجود القوات البريطانية فيها كاد يجعلها من حيث العوامل الاقتصادية فى مثل موقف البلد المحارب : (أولا) كمية السلع التى فى أسواقها قد نقصت لانخفاض أو انقطاع الوارد ، و (ثانيا) كمية النقد المتداول فيها زادت بما تنفقه القوات البريطانية من جهة وما تنفقه الحكومة على ضرورات الطوارئ من جهة أخرى وما قضت ضرورات الحرب بإبقائه فيها من الأموال التى تتسرب عادة إلى الخارج .

" وما دام هـذا هو وضع مصر فبديهى أنه يتعين على حكومتها ، لكى تأمن عواقب الحالة التى آلت اليها ، أن تأخذ بنفس السياسة الحكيمة التى اتخذتها جميع الحكومات المتحاربة من الجانبين جميعا ، أعنى أن تعمد إلى مكافحة كل ميل إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بتقييد الاستهلاك من جهة ، وتشجيع الانتاج من جهة ثانية ، وتحديد أسعار الضروريات من جهة ثالثة ، والعمل على إنقاص كمية النقد المتداول من جهة رابعة " .

ثم يقول :

" من أفعل الوسائل لمكافحة التضخم سحب الزائد من النقد عن حاجة التداول الفعلى عن طريق فرض الضرائب ، والحكومات فى الحرب الحالية تلجأ إلى هذه الوسيلة مدفوعة بعاملين : (الأول) مواجهة نفقات الحرب أو طوارئها و (الثانى) المحافظة على التوازن الاقتصادى بالحد من القوة الشرائية لخفض مستوى الاستهلاك ، وباستئصال كل زيادة غير عادية فى هذه القوة .

ويعرض لضريبة الأرباح الاستثنائية فيقول :

" ولقد كان فرض ضريبة الأرباح الاستثنائية من أفضل مافعلته الحكومات السابقة ، ومن هذا القبيل أيضا ماتعتزمه الحكومة الحالية من فرض ضرائب جديدة لتفادى الأخذ من

الاحتياطى ، ومن ذلك مشروع زيادة ٢٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فإن أصحاب هذه الأرباح هم بالذات الطبقة التى استفادت من الحرب أعظم الاستفادة ، والتى زاد دخلها زيادة هى المظهر الأكبر لما هو واقع الآن من ارتفاع الأسعار واضطراب التوازن ، أما أصحاب الدخول الأخرى ، وهم طبقة الزراع وطبقة أصحاب المهن والماهيات والأجور ، فإما بقى دخلهم على حاله وإما زاد زيادة طفيفة لا يعتد بها وكانت نتيجة لا سببا للغلاء الحالى " .

وهذا كلام واضح صريح فى بيان أسباب التضخم وفى بيان وسائل علاجها ، والذى يعنينا هنا من وسائل العلاج هو ما أكده البيان مرة ومرة وهو ضرورة زيادة الضرائب على المتمتعين بالحالة الاستثنائية الحاضرة ، وقد بينا فيما سبق النواحى التى تحققت فيها هذه الزيادة .

وبقى أن نقول : إن هذا البيان يثبت من ناحية جديدة صواب ماذهب إليه من ضرورة فرض " الضرائب المتصاعدة " فهى وسيلة عملية مضمونة مجربة لمكافحة التضخم فى مثل هذه الظروف ، بل فى الظروف العادية التى ترتفع فيها المقدرة على الشراء عند ذوى الإيراد العالى فيفترقون بطبقتهم عن الطبقات الأخرى ، ويقع بسبب هذا الافتراق ما يقع من الاختلال الاجتماعى فى كيان الشعوب بسبب قلة التوازن بين حياة السكان .

ولا نحب أن نغرق فى الآمال فنتصور أن هناك ضرائب إضافية تفرض حينما يبلغ الربح أو الإيراد حدا معينا ، وينتفع بها فى مواجهة الطوارئ ، وفى الخدمة الاجتماعية التى تحتاج للآلوف والملايين .

وصحيح إن الشئون الاقتصادية حساسة ، ولكن الشئون الاجتماعية فى هذه الأيام حساسة كذلك ، ولم تعد هذه الشئون تتمتع بالبلادة التى كانت تتمتع بها فى الأجيال الغابرة ، وقد أحسن البيان كل الإحسان حينما قال :

" ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها كلمة صريحة ياحضرات النواب ، فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ! " .